جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ملتقى وطني حول:

تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (الواقع والآفاق والتحديات)

يومي 05-06 نوفمبر 2019

المحور الرابع:

آليات ومتطلبات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر

مداخلة بعنوان:

**دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر**

**"دراسة قياسية للفترة ما بين 1995-2016"**

من إعداد:

 د/ جعفري جمال د/ شيخاوي سهيلة

تخصص: اقتصاد تخصص: تقنيات كمية مطبقة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

 جامعة بشار جامعة مستغانم

Chikhaoui413@gmail.com djaffridjamel@yahoo.fr

**ملخص:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل وتشخيص وضعية الاستثمار الزراعي في الجزائر، من خلال دراسة متطلبات الاستثمار في هذا القطاع ومعرفة مكانته ضمن السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة منذ فترة التسعينيات وتأثيره على الناتج الزراعي باعتبار هذا الأخير وسيلة هامة للنهوض بالاقتصاد الزراعي والريفي في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الزراعي يتطلب عدة عوامل لقيامه، وأن الدولة الجزائرية قد أولت اهتماما به حيث اتبعت عدة إجراءات وقوانين لتشجيعه وخصصت له مبالغ مالية وأنشأت مؤسسات حاضنة له قدمت من خلالها اعانات للمستثمرين الزراعيين في هذا الاطار، كما خلصت الدراسة إلى أن الناتج الزراعي بالجزائر يعتمد على مدى وفرة المدخلات الانتاجية الزراعية، وبأن الاستثمار الزراعي يؤثر وبشدة في الناتج الزراعي في حين اليد العاملة في القطاع تأثيرها ضعيف.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الزراعي، الاقتصاد الزراعي، السياسات ، الناتج الزراعي، الجزائر.

**Abstract :**

Through this study we seek to analyze and diagnose the situation of agricultural investment in Algeria, by examining the requirements of investment in this sector and know its position within the agricultural economic policies adopted since the nineties and its impact on agricultural output as the latter an important means for the promotion of the agricultural and rural economy in Algeria.

The study concluded that agricultural investment requires several factors for its establishment, and that the Algerian state has paid attention to it where it followed several procedures and laws to encourage it and allocated funds and established foster institutions through which subsidies to agricultural investors in this context, the study also concluded that the agricultural output in Algeria It depends on the abundance of agricultural inputs, and that agricultural investment severely affects agricultural output while labor in the sector has little impact.

**Key words**: agricultural investment, agricultural economy, policies, agricultural output, Algeria.

**مقدمة:**

للاستثمار الزراعي مكانة مهمة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث تعد الزراعة من القطاعات الحيوية البارزة نظرا لأهميته البالغة في النمو والتطور، فهو يشكل مصدرا أساسيا للغذاء وموردا ماليا هاما من خلال مساهمته في الصادرات والتقليل من التبعية خاصة من حيث الغذاء، كما أنه يخفف من البطالة ويوفر المواد الأولية للقطاع الصناعي خصوصا الصناعات الغذائية كما يلعب دورا مهما في التنمية الريفية واستغلال الإمكانيات الطبيعية.

وفي هذا الجانب قد أولت الجزائر على غرار دول العالم اهتماما بالقطاع الزراعي منذ الاستقلال، وذلك بانتهاج عدة سياسات زراعية خلال برامجها التنموية المشجعة والمدعمة للاستثمار في هذا القطاع، حيث نجد أنها خصصت مبالغ قيمة في هذا الإطار ومنحت امتيازات للمزارعين وأنشأت مؤسسات حاضنة له كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وغيرها، هذا ما جعل القطاع يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني عموما، والاقتصاد الزراعي والريفي على وجه الخصوص، ويمكن قياس مدى فعالية هذه الاستثمارات على الاقتصاد الزراعي من خلال معرفة تأثيره على الناتج الزراعي باعتباره كمؤشر معبر عن وضعية القطاع فهو الذي يشجع المزارعين وسكان الريف على الاستقرار بمناطقهم والتي تتم فيها مزاولة هذا النشاط، وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الاستثمار الزراعي على الاقتصاد الزراعي والريفي بالجزائر؟**

للإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

* **مفهوم الاستثمار الزراعي ومتطلباته.**
* **سياسات الاستثمار الزراعي بالجزائر.**
* **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الزراعي على الناتج الزراعي بالجزائر.**

**المحور الأول: الاستثمار الزراعي مفهومه ومتطلباته**

سنحاول من خلال هذا المحور توضيح مفهوم الاستثمار الزراعي وأهم متطلباته.

**أولا: تعريف الاستثمار الزراعي**

يعرف الاستثمار الزراعي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض، العمل، رأس المال)، وتشغيلها لأجل إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة، حيث تختلف هذه النتائج بحسب نوع النظام السائد ففي النظام الرأسمالي فيجب أن يحقق أكبر عائد اقتصادي ممكن،[[1]](#endnote-2) أما النظام الاشتراكي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، والاستثمار الزراعي يحتاج إلى بيئة استثمارية متطورة ومتكاملة حتى تنخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الزراعي مقارنة مع الاستثمار في قطاعات أخرى وهذا لضمان استمراريته ونموه.[[2]](#endnote-3)

وقد عرفه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية سنة 2010 بأنه " أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب على ذلك من مخاطر، إلا أن الاستثمار في الزراعة أكثر حساسية من الاستثمار في مختلف القطاعات، وذلك بتأثره بالظروف والتغيرات المناخية"،[[3]](#endnote-4)

**ثانيا: متطلبات الاستثمار الزراعي**

ان تطور الاستثمار في القطاع الزراعي يتطلب توفر مجموعة من العوامل نلخصها فيما يلي:

**1.الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة:** إن وجود الأرض الصالحة للزراعة عاملا أساسيا للاستثمار في القطاع الزراعي، فهي التي تسمح بإنتاج مختلف المحاصيل وبتربية الحيوانات وهذا مع توفر المياه، كما يعتمد أيضا الاستثمار الزراعي على مدى توفر اليد العاملة الزراعية في المناطق الريفية مما يساعد على تقليل تكلفة عنصر العمل ويعتمد هذا على حسب طبيعة المشروع؛

**2.مصادر الثروة الحيوانية:** يتطلب الاستثمار الزراعي توفر مصادر للثروة الحيوانية لأجل الاستثمار في المجال الزراعي إضافة إلى وجود مساحات للرعي والأعلاف؛

**3.اختيار موقع المشاريع الزراعية**: ويكون بتوفر البنى التحتية اللازمة للاستثمار الزراعي حتى تكون هناك جاذبية أكثر للمستثمرين سواء محليين أو أجانب؛

**4.تحديد نوعية الإنتاج الزراعي**: ويكون ذلك بحسب توجهات كل دولة، وحسب خططها التنموية التي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج الزراعي باعتباره أساس تحقيق الأمن الغذائي كالحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والخضر والفواكه، وهي تحتاج إلى بيئات مناخية متنوعة مما يجعل تحديد نوعية الإنتاج مرتبطة بتحديد نوع المشروع الاستثماري الزراعي المناسب؛

**5.تحديد التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي:** يعتبر استخدام التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي أمر ضروري للاستثمار الزراعي، وتكاليف متجددة عبر الزمن بحسب تغير المحيط الاقتصادي والاجتماعي وحتى المناخ، ولمواكبته التطور العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات العملية الإنتاجية من بذور ومخصبات للأراضي ومبيدات الحشرات والآلات والمعدات وتختلف هذه التقنية من بلد لآخر بحسب إمكانياتها وظروفها؛

**6.التمويل الزراعي:** وهو أهم عنصر يعيق الاستثمار في المجال الزراعي خاصة بالنسبة لصغار المزارعين والجدد في المجال، حيث يوجد عدة عوامل تؤدي إلى عدم توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب منها: المخاطرة في القطاع الزراعي مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة أنه يتأثر بالدرجة الأولى بالظروف المناخية، هذا ما يؤدي بالمؤسسات إلى إحجامها عن تمويل هذا القطاع حفاظا على مركزها المالي، تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية حتى توفر التمويل اللازم ( عقارات أو أصول منقولة)، إلا أن المزارعين يفضلون الإنتاج كضمان فبالتالي لا يكون هناك توافق وقلة الموارد المالية لدى البنوك الزراعية، ما تسبب في عجز هذه المؤسسات على تلبية مختلف المتطلبات المالية للاستثمار الزراعي إضافة إلى أن القطاع الزراعي يتطلب تمويل مرحلي من بداية إعداد التربة إلى الحصاد إلى النقل فالتسويق، وعليه فان التمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو تدنيه في المراحل التي بعدها قد يؤدي ذلك إلى فشل الموسم الزراعي وبالتالي ارتفاع درجة المخاطرة.[[4]](#endnote-5)

**7.التسويق الزراعي:** للتسويق الزراعي دور مهم في الاستثمار الزراعي حيث يساهم في تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية والخدمات المتعلقة بها،[[5]](#endnote-6) أي من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وكذا الموازنة بين العرض والطلب؛[[6]](#endnote-7)

**8.التصنيع الزراعي:** إن وجود إمكانيات للتصنيع الزراعي يشجع عملية الإنتاج الزراعي ما يضمن له تصريف نسبة من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معلومة، مما يدفعه إلى الإنتاج أكثر للمحاصيل استجابة إلى الصناعة فهي مترابطة ومتكاملة مع الصناعة سواء مواد غذائية أو غير غذائية وهذا ما يساعد على التوسع أكثر في الاستثمار الزراعي؛

**9.الخدمات المساندة في القطاع الزراعي**: يتطلب الاستثمار الزراعي توفير الخدمات كالإرشاد والتوجيه الزراعي والبحوث والنقل والحماية وغيرها، وضعفها يؤدي ارتفاع تكاليفها لدى المزارعين ما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي.[[7]](#endnote-8)

**المحور الثاني: سياسات الاستثمار الزراعي بالجزائر**

لطالما سعت الدولة الجزائرية إلى النهوض بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار فيه، وهذا من خلال جملة من القوانين والاجراءات التي اتبعتها في سياساتها الاقتصادية الزراعية ضمن مختلف برامجها التنموية،

**أولا:خلال الفترة ما بين (1990-1999):**

شهدت هذه الفترة الكثير من التطورات المهمة، فعلى الصعيد العالمي قد شهد العالم هيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد انهيار الاشتراكية) وتفاقم الديون الخارجية الجزائرية جراء أزمة سنة 1986 بحيث كانت تحتل الجزائر الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون، كما كانت فترة صعبة مرت بها الجزائر نتيجة الأزمة التي أوقفت عجلة التنمية بحيث أصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة،[[8]](#endnote-9) ومع صدور دستور سنة 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة على مختلف الأصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية..) غير أن هذا التحول لم يكن سهلا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة في النزوح الريفي،[[9]](#endnote-10) ومن أبرز الإصلاحات الحكومية في القطاع الزراعي خلال فترة التسعينات:

* منح مساعدات للفلاحين المتضررين خلال سنة 1990 تمثلت في تقديم تعويضات مالية لهم وإعفاءات جبائية وإعادة جدولة تسديد ديونهم وتعتبر هذه الإعانات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص؛
* وضع خطة لبناء ستة سدود في نفس السنة واستصلاح 33.5 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لإنجاز20 سد لغرس 60 ألف هكتار؛
* وضع نموذج لتطوير مصائد الأسماك الحرفية لفائدة صغار صيادي الأسماك وقدرت تكلفنه الإجمالية ب 17 مليار دولار؛
* انجاز مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
* استرجاع الأراضي المؤممة واستصلاح الأراضي الصحراوية ودعم استثمارات تطوير أجهزة الإنتاج والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛
* ترقية المنتجات ذات النوعية الايجابية الحقيقية وسياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين؛
* إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية وإنشاء القرض التعاضدي الفلاحي؛
* حل دواوين التموين وإنشاء الغرف الفلاحية والشروع في برنامج التشغيل الريفي؛
* إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995 (ONTA) والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).[[10]](#endnote-11)

يمكن القول أنه على الرغم من الإجراءات والأموال التي رصدت للقطاع الزراعي في الجزائر إلا أنها لم تستطع تحقيق ما سعت إليه، ولم تحقق الاكتفاء الذاتي وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين.

**ثانيا:** **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000-2009)**

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تنموية هامة لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي وقعت فيها،[[11]](#endnote-12) فكانت هذه السياسة مختلفة عن التي تبنتها من قبل تجلت معالمها من خلال مدى جدية البرامج الحكومية وذلك لتحقيق أهداف التنمية والنهوض بالقطاع الزراعي والريف، حيث ساهم ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة وفي بعث النشاط الاقتصادي بوادر انفراج أزمة الركود الاقتصادي التي عانت منها،[[12]](#endnote-13) فاعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2001 برنامج الإنعاش و الذي يقوم على أساس زيادة حجم الإنفاق العمومي الاستثماري والتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.[[13]](#endnote-14)

**1برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):**

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي من أهم سياسات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، والتي تقوم على أساس تنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق لتحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.[[14]](#endnote-15)وقد خصص لهذا البرنامج ملغ مالي قدره 525 مليار دج ووجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتعزيز الخدمات العمومية في مجال الهياكل القاعدية[[15]](#endnote-16) وتم إعطاء أهمية للقطاع الفلاحي فنجد أنه خصص له ما قيمته 65.4 مليار دج من الاستثمارات تم تجسيدها من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) [[16]](#endnote-17)  والذي يعبر هذا المخطط عن إرادة قوية ومؤكدة لترسيخ قيم تحديث القطاع الفلاحي ويحث على إتباع طرق جديدة للتنمية الفلاحية قائمة على مشاركة فعالة للفلاحين والاستعمال الجيد والعقلاني للدعم المقدم من طرف الدولة وتشجيع الاستثمار بغرض الإنعاش الفعلي للقطاع الفلاحي في الجزائر.[[17]](#endnote-18) ويعتبر إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري وجاء تكميلا لمسار الإصلاحات والبرامج التنموية التي بدا العمل بها في التسعينات.[[18]](#endnote-19)يتضمن هذا البرنامج مجموعة من المحاور المترابطة فيما بينها تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المحاور أو المشاريع المتمثلة في دعم تكييف أنظمة الإنتاج، دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع، استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني للتشجير، استصلاح الأراضي بالجنوب. ولأجل تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية تم استخدام أجهزة لذلك، تمثلت فيما يلي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، صندوق مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.[[19]](#endnote-20)

**2.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):**

يطلق عليه أيضا "المخطط الخماسي الأول" وكان ناتج عن الزيادة المسجلة في مداخيل المحروقات حيث ارتفعت أسعار النفط إلى حدود 39 دولار سنة 2004 ما أدى إلى ارتفاع تراكم احتياطي الصرف إلى 43.1 مليار دينار في نفس السنة، فكانت لدى السلطات الجزائرية نظرة تفاؤلية بخصوص الوضعية المالية المستقبلية فأطلقت برنامجا استثماريا ضخما تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،[[20]](#endnote-21) وقد خصص لقطاع الفلاحة اعتمادا ماليا قدر ب 300 مليار دج في ظل هذا البرنامج ويضم كل من التجهيزات المعلوماتية وتعزيز استحداث مناصب عمل في القطاع الفلاحي وترقية الصادرات الفلاحية وتطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية كالجراد والوقاية منها،[[21]](#endnote-22) وتحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين وتنمية تربية المواشي والدواجن وتحسين محيط المستثمرات الفلاحية،[[22]](#endnote-23) وكان هذا في ايطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على وضع الأساس السياسي لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي قد تم إدراجها في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 الذي يبن الإطار القانوني للسنوات الخمس المقبلة (2009-2013) والذي يرتكز على: تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية (حبوب، بقول جافة، حليب..)، حماية مداخيل الفلاحين، تعزيز التشاور مع الأطراف الفاعلة في المجال الزراعي والزراعة الصناعية ويمنح البرنامج سياسة وحيدة لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بطريقة تعاقدية طويلة المدى وتم التوقيع على عقود النجاعة مع كل الولايات سنة 2009 على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة وقسمت العقود على نوعين "عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الاقتصاد الزراعي" ويقوم ب: دعم النشاطات الفلاحية المباشرة، منح قروض ميسرة ومسح الديون، دعم استخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، توفير البذور والأسمدة وعقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي ويقوم دعم وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وإنشاء ما أطلق عليه "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وتوظيف جيد للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق والتسيير العقلاني لها وتثمين الثروة الغابية وبناء وحدات سكنية وقاعات علاج وتوفير أكثر للكهرباء والماء الصالح للشرب.[[23]](#endnote-24)

**ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2015):**

ويطلق عليه أيضا "المخطط الخماسي الثاني" ويسعى بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني وخصص له غلافا ماليا قدر ب 21214 مليار دج، [[24]](#endnote-25) حيث تقرر دعم قطاع الفلاحة بإعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي، وهو قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة. [[25]](#endnote-26) حيث قامت الدولة بإتباع سياستين وهما:

**1.سياسة التجديد الفلاحي:**

والتي تم فيها القيام بالإجراءات التالية:

- إطلاق برنامج التكثيف الزراعي والتكامل بين قطاعات واسعة من الاستهلاك؛

- إنشاء نظام رقابي لتأمين واستقرار المعروض من السلع الاستهلاكية وحماية مداخيل المزارعين وحقوق المستهلكين؛

- توفير بيئة مناسبة وآمنة من خلال تحديث وتكييف التمويل الزراعي والتأمين.

**2.سياسة التجديد الريفي:**

وهي سياسة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإقليمية وبيئية، والتي تتم من خلال الأدوات التالية:

-نظام المعلومات لبرامج التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج وتحديد نسبة نجاحها؛

-النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق؛

-المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر؛

-تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج. [[26]](#endnote-27)

وتقوم بالتركيز على الأمن الغذائي، استعادة التوازن البيئي، تحسين ظروف معيشة السكان في المناطق الريفية والتي تعد من المحاور ذات الأولوية في مجالات التنمية الريفية.[[27]](#endnote-28)

**رابعا: نموذج النمو الاقتصادي (2016):**

تبنت الجزائر خلال سنة 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو بمثابة خيار لرؤية مستقبلية طويلة المدى بغرض أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة خلال العقد المقبل، وبخصوص قطاع الزراعة فقد وضع له مخطط عمل خاص سمي بمخطط عمل الفلاحة "plan d’action FELAHA 2019" وتتمثل سياسته فيما يلي: الزراعة والثروة الحيوانية؛ الغابات والأحواض المائية؛ الصيد وتربية الأحياء المائية.

تقوم الركيزة الأولى الخاصة بالزراعة والثروة الحيوانية على: تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي، تشجيع الكفاءات في هذا القطاع ودعم ومتابعة أصحاب المشاريع الفلاحية وتحديث المزارع، أما الركيزة الثانية والخاصة بالغابات والأحواض المائية فتقوم على: تطوير وتكثيف الجهود لحماية وتطوير الإنتاج الغابي، في حين تقوم الركيزة الثالثة الخاصة بالصيد وتربية الأحياء المائية على: تعزيز وحماية وحفظ الموارد السمكية، مرافقة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك.

حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى تحقيق: متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%؛ قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛ بيئة التشجير بـ 13%؛ تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛الوصول إلى 1500000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية في آفاق 2020 وفيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية فتسعى إلى:رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري؛ تعبئة 100 مليون دينار للاستثمار الإنتاجي.[[28]](#endnote-29)

يمكن القول أنه وفي ظل مختلف هذه السياسات الاقتصادية والتي تضمنتها البرامج التنموية نجد أن الدولة قد أعطت مكانة للقطاع الزراعي بتمويل ودعم الاستثمارات فيه.[[29]](#endnote-30)

**المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الزراعي على الناتج الزراعي الجزائري**

سنقوم بمحاولة بناء نموذج قياسي لدالة الناتج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) وفق "دالة كوب- دوغلاس" ذات متغيرين وهما العمل( l) ورأس المال (k) والممثل للاستثمار الزراعي، ولبناء النموذج وتقدير معلماته نتبع المراحل التالية:

**1.تحديد عينة الدراسة:**

يتمثل الاطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2016 أي t=2016-2995، أما عينة الدراسة فهي n=22. وقد تم تجميع بيانات الدراسة من المنظمة العالمية للزراعة والتغذية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

**2.التعريف بمتغيرات النموذج وشكل الدالة:**

تأخذ الدالة عموما الشكل التالي:

*y = f (k, l*)

وتأخذ دالة "كوب-دوغلاس" الشكل الأسي لذا لابد من تحويلها إلى الشكل الخطي حتى يتسنى لنا القيام بعملية التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى العادية، وبعد إدخال اللوغاريتم تصبح الدالة من الشكل:

بحيث أن: *pro* تمثل الناتج الزراعي (بالمليون دج) / *L*: تمثل اليد العاملة الزراعية (نسمة) / *k*: رأس المال الزراعي الصافي (بالمليون دج) ويشمل هذا الأخير وفق المنظمة العالمية للأغذية والزراعة المكونات التالية: تحسينات الأراضي، الثروة الحيوانية، الماكينات والآلات، محاصيل المزراع والمنشات الخاصة بالثروة الحيوانية.

**3. تقدير معلمات النموذج:**

بعد إدخال بيانات الدراسة وباستخدام برنامج (Eviews 08) تحصلنا على النموذج المقدر والموضح في الملحق رقم (01)، والذي كانت معادلته كما يلي:

*LPRO = -0.244\*LL + 1.160\*LK + 6.904*

**4.تحليل نتائج تقدير النموذج:**

لتحليل نتائج النموذج المقدر لابد من دراسته اقتصاديا وقياسيا

أ.التحليل الاقتصادي:

من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ مايلي:

- قيمة الحد الثابت (6.904) والممثلة للكفاءة الانتاجية الزراعية هي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية والتي توضح وجود علاقة طردية بين الناتج الزراعي ومدخلات العملية الانتاجية من عمل ورأس مال؛

- المعلمة المقدرة للعمل والتي تمثل مرونة الانتاج للعمل هي سالبة (0.24-) وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والقائمة على أن الزيادة في العمل تؤدي الى الزيادة في الانتاجية، ولكن نجد أن النموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي للقطاع الزراعي في الجزائر الذي يشهد عدم استقرار في العمالة الزراعية وقلتها، كما أنها تعتبر غير مؤهلة ولا ترقى الى المستوى الذي يجعلها ذات فعالية في العملية الانتاجية؛

- المعلمة المقدرة لرأس المال الزراعي والتي تمثل مرونة الانتاج لرأس المال الزراعي فهي تشير الى أن تغير العامل الانتاجي (رأس المال) بوحدة واحدة يؤدي الى التغير في الانتاج بـ 1.1603 وحدة وهو ما يوضح مدى الدور الفعال لرأس المال الزراعي في العملية الانتاجية.

- مجموع المرونات والذي يساوي 0.92 وهي قيمة قريبة من الواحد الصحيح، ما يدل على أن غلة حجم الانتاج الزراعي متزايدة وأن الزيادة في الكميات المستخدمة من عوامل الانتاج بـ 10% يؤدي الى زيادة الانتاج بحوالي 92%، عموما يمكن القول بأن النموذج يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

ب.التحليل الاحصائي والقياسي

استنادا على النتائج المحصل عليها من تقدير دالة الناتج الزراعي نلاحظ ما يلي:

- معامل التحديد: بالنسبة لمعامل التحديد الذي بلغت قيمته 230.97 توضح بأن للنموذج قدرة تفسيرية عالية أي أن 97.23% من التغيرات التي تطرأ على الناتج الزراعي تفسرها عوامل الانتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، والنسبة المتبقية تعود لعوامل تفسيرية أخرى غير مدرجة في النموذج والتي تمثل حد الخطأ العشوائي؛

- اختبار "ستودنت": بخصوص المعنوية الفردية لمعلمات النموذج فهي توضح بأن معلمات النموذج ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 50 %، حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية "t" لكل من الحد الثابت، العمل ورأس المال هي على التوالي: 0.00، 0.00، 0.01 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بمعنوية معلمات النموذج فرديا.

- اختبار "فيشر": أما المعنوية الاجمالية للنموذج وفق اختبار "فيشر" فهي الأخرى تقدر بـ 0.00 أي أقل من 0.05 اذن يمكن القول بأن النموذج ذو معنوية اجمالية عند مستوى معنوية 5% .

- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: للكشف على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى نستعين باحصائية "داربين واتسون"، بحيث (DW=1.58) ولكشف عن ما اذا كان هناك مشكل نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول "داربن واتسن" "مع n=22 و k=2 فتحصلنا على قيم du وdl كما يلي: dl= 1.15 و du=1.54 وبالتالي 4-dl=2.85 و4-du= 2.46. وبالاستعانة بالمخطط التالي:

**الشكل رقم (01): مخطط D.W للكشف عن مشكل الارتباط الذاتي**

 4 4-dl 4-du 2 du dl 0

 سالب 2.85 شك 2.46 استقلالية 1.54 شك 1.15 موجب

 D.W =1.58

**المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول الاحصائي "كاي تربيع"

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة D.W المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

-اختبار تجانس تباين حد الخطأ العشوائي: أما عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء فيوجد عدة اختبارات للكشف عنه، نكتفي باختبار white والذي توضح نتائجه في الملحق رقم (02). من خلال اختبار white نجد أن:

وبالتالي: القيمة المجدولة أكبر من المحسوبة ومنه نقبل فرضية العدم أي تباين حد الخطأ متجانس عند مستوى معنوية 5 %.

-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بالاعتماد على شكل المدرج التكراري لبواقي النموذج والموضحة في الملحق رقم (03) نتخلص ما يلي:

لدينا: أكبر من احصائية جاك-بيرا (1.40)، كما أن prob (j.b) =0.49 >0.05 ومنه فالأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

-دراسة استقرارية النموذج: نقوم بالاستعانة بشكل دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي والموضحة في الملحق رقم (04)، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن جميع الأعمدة تقع ضمن مجال الثقة، وبالتالي يمكن القول بأن النموذج مستقر، بالاضافة الى أن احصائية Ljung-Box المحسوبة (اخر قيمة من العمود Q-Stat) والتي تساوي 0.084 أكبر من 0.05 اذن يمكن القول بأن البواقي عبارة عن تشويش أبيض. وبالتالي فان معلمات النموذج مستقرة. وبالتالي فان النموذج المختار مقبول.

**5.اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ:**

من خلال تأكدنا من أن النموذج صالح للتنبؤ لابد من اختبار ذلك وهذا بالاعتماد على معيار عدم التساوي لثايل، كما هو موضح في الملحق رقم (05). والذي نجد من خلاله أن معامل ثايل يساوي 0.0046 وهي قيمة قريبة جدا من الصفر، الأمر الذي يشير الى تمتع النموذج بمقدرة على التنبؤ.

**الخاتمة:**

يعتبر الاستثمار الزراعي جزء مهم للنهوض بالاقتصاد عموما والاقتصاد الزراعي والريفي خصوصا، لأنه يساهم وبشدة في تشجيع السكان الريفيين والمزارعين في الاستقرار بقراهم، فهو يحقق التنمية الريفية التي توفر لهم مختلف متطلباتهم، لذا قد أولت الجزائر أهمية لهذا القطاع في سياساتها الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن رأس المال الزراعي والمعبر عن الاستثمار الزراعي ذو فعالية كبيرة في تحسين الناتج الزراعي على خلاف اليد العاملة التي تعتبر مساهمتها في ذلك لا ترقى للمستوى المطلوب. وفي هذا الاطار يمكننا وضع الاقتراحات التالية:

- توجيه عناية مكثفة للاستثمارات الزراعية؛

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي؛

- عصرنة القطاع الزراعي بالاهتمام بالتقدم العلمي الخاص بالأساليب الزراعية؛

- توفير المدخلات الزراعية المحسنة من الأسمدة والمبيدات؛

- توفير مؤسسات للإقراض الزراعي والاستثمار في البحوث الزراعية؛

- تكوين رأس المال البشري والكفاءات الفكرية.

**المراجع:**

1. دعاء ممدوح محمد ويحي عبد الرحمان يحي، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعي، 92 (03)، سنة 2014، ص 177. [↑](#endnote-ref-2)
2. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011-2012، ص 88. [↑](#endnote-ref-3)
3. قطاف عبد القادر وعبيد فريد زكريا، الرؤية المستقبلية لمعالجة مشاكل الاستثمار الزراعي في الجزائر من تحقيق الأمن الغذائي (دراسة حالة الجنوب)، مداخلة في ملتقى علمي وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة يحي فارس، المدية، ص 04. [↑](#endnote-ref-4)
4. غردي محمد، مرجع سابق، ص 90. [↑](#endnote-ref-5)
5. بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي (مع إشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الزراعية)، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة، سنة 2011، ص 179. [↑](#endnote-ref-6)
6. سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائري خارج المحروقات (دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 171. [↑](#endnote-ref-7)
7. غردي محمد، مرجع سابق، ص 91. [↑](#endnote-ref-8)
8. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان السنة الجامعية 2013-2014، ص 171. [↑](#endnote-ref-9)
9. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009**)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، السن الجامعية 2013-2014، ص 64. [↑](#endnote-ref-10)
10. هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 173. [↑](#endnote-ref-11)
11. زهير عماري، مرجع وموضوع نفسهما، ص 64. [↑](#endnote-ref-12)
12. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 249. [↑](#endnote-ref-13)
13. إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 216. [↑](#endnote-ref-14)
14. موري سمية**، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015، ص 154. [↑](#endnote-ref-15)
15. فاتح حركاتي، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص 150. [↑](#endnote-ref-16)
16. زهير عماري، مرجع سابق، ص 66. [↑](#endnote-ref-17)
17. بن ناصر عيسى، **مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005، ص 259. [↑](#endnote-ref-18)
18. شعابنة إيمان، "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 310. [↑](#endnote-ref-19)
19. غردي محمد، مرجع سابق، ص 136. [↑](#endnote-ref-20)
20. إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 219. [↑](#endnote-ref-21)
21. فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 164. [↑](#endnote-ref-22)
22. هيشر أحمد التيجاني، **مدى** **مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة من 1974-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص 70. [↑](#endnote-ref-23)
23. غردي محمد، مرجع سابق، ص 172. [↑](#endnote-ref-24)
24. فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 164. [↑](#endnote-ref-25)
25. الجريدة الرسمية، العدد 46 قانون رقم 10-03، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2010 . [↑](#endnote-ref-26)
26. وعيل ميلود وششوي حسنى، "الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية، ص 13. [↑](#endnote-ref-27)
27. Rahal-Bouziane H, L’ORGE EN ALGÉRIE : PASSÉ, PRÉSENT ET IMPORTANCE POUR LA SÉCURITÉ ALIMENTAIRE, FACE AUX NOUVEAUX DÉFIS, Institut National de la Recherche Agronomique d’Algérie, n 27, 2015 p 19. [↑](#endnote-ref-28)
28. ministère de l’agriculture, du développement rurale et de la pèche, **Plan d’action felaha 2019** ; réunion sectorielle ; 02/06/2016 ; p03. [↑](#endnote-ref-29)
29. باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص 19.

**الملاحق:**

**الملحق رقم (01):** نتائج تقدير النموذج



Eveiws 8 **المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج

 للنموذج المقدرwhite **الملحق رقم (02)**: نتائج اختبار



Eveiws 8 **المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **الملحق رقم (03):** المدرج التكراري لبواقي النموذج المقدر



Eveiws 8  **المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج

**الملحق رقم (04):** دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للنموذج المقدر



Eveiws 8 **المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج

**الملحق رقم (05):** نتائج اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

****

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 8 [↑](#endnote-ref-30)